انعكاسات فيروس كوفيد 19 عن العالم الاقتصادي و الصحي الاجتماعي و فعالية التقنيات المتخذة للتعايش مع الفيروس

The Post-Corona World KOVD 19 Implications For the Economic World and the Effectiveness of the Techniques For Living With the Virus

أمال مالكي*
جامعة الجزائر1- الجزائر
Amel_ma_23@yahoo.fr

تاريخ الارسال:2021/05/16 تاريخ القبول:24 /09/ 2021 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلي تسليط الضوء علي أحد مواضيع الساعة التي أضحت العنوان الرئيسي والوحيد في العالم و هي العالم ما بعد كورونا ، حيث أحدث فيروس كورونا أزمة إنسانية صحية و اقتصادية غير مسبوقة فقد أفقدت العالم توازنه فأدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلي عرقلة الاقتصاد العالمي مما أثر علي أهم القطاعات الحساسة بداية بقطاع الصحة، قطاع التجارة، قطاع الصناعة، قطاع السياحة...الخ، كما سنتطرق خلال هذا البحث إلي أهم التدابير المتخذة من قبل الدول للتعايش ما بعد فيروس كورونا والخروج من هذه الدوامة التي عرفها العالم و لاسيما بعد اتخاذ إجراءات الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : فيروس كوفيد 19. انعكاسات. العالم. ما بعد كورونا. التأثر الاقتصادي. الصحي الاجتماعي.

Abstract:

his research paper to highlight one of the topical themes that has become the world's only headline the post-corona world. The corona virus has created an unprecedented humanitarian health and economic crisis ; the world has lost its balance the necessary measures to contain the virus have hampered the global economy affecting the most sensitive sectors beginning with the health sector the trade sector industry tourism..ect.

Keyword:Covid 19 Virus. Eflections. The World. Beyond Corona. Economic Vulnerability. Social Health.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يعيش العالم في الآونة الأخيرة انتشار جائحة فيروس كورونا أو ما يسمي كوفيد 19 الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية في أواخر سنة 2019 و قد مس هذا الوباء جل الدول حيث خلف الآلاف من المصابين والمئات من الوفيات ، مما زرع الخوف و الهلع و الخوف في نفوس الأشخاص في مختلف بقاع العالم و لم يقتصر أثر هذا الفيروس علي المجال الاقتصادي و الصحي للإنسان فقط بل تجاوزه إلي باقي المجالات الأخرى سواء الاجتماعية أو السياسية و حتى القانونية منها، مما أوجب ضرورة دراسة أثار هذه الفاجعة من جميع الجوانب فقد وجهت جائحة كورونا ضربة موجعة إلي الاقتصاد العالمي و التي أحدثت أزمة إنسانية ، صحية غير مسبوقة أفقدت العالم توازنه، فلم يكن من الغريب أن يطلق فيروس كورونا موجة واسعة النطاق من الجدال حول مستقبل العالم الحديث والمؤسسات و الأنظمة التي ترتكز عليه.

وقد سارعت الجزائر على غرار بقية دول العالم بتطبيق تدابير استثنائية ضمن خطة وقائية و ضوابط صحية خاصة بمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19 المستجد تم تعميمها عبر كافة التراب الوطني و التي تضمنها المرسومان التنفيذيين رقم 20-69 المؤرخ في 20 مارس 2020 المتعلق بالتدابير الوقائية من أجل تفشي وباء فيروس كورونا 19 المستجد و كذا المرسوم التنفيذي 20-127 المؤرخ في 20 ماي 2020 المتعلق بالتدابير التكميلية الوقائية و لذلك فإن فيروس كورونا المستجد لم يمس بالصحة و السلامة البدنية فحسب ، بل إن أثاره و انعكاساته امتدت لتشمل كل من القطاعات الاقتصادية، التجارية، المالية ، الثقافية ، الرياضية، السياحة ، الفندقة ، البناء، الأشغال العمومية و الصناعة ناهيك عن تأثر العلاقات الدولية و حقوق الإنسان لاسيما علاقة العمل و الأضرار التي ألحقتها جائحة كورونا بالطبقة الشغيلة و بأرباب العمل و بكافة الهيئات المستخدمة وكذا بالطبقة العمالية سواء أكانت من القطاع العام أو القطاع الخاص فكان من الملزم علي دول العالم ضبط إستراتيجية عمل للاستعداد لما بعد كوفيد 19 و ذلك بتطوير من منظومة العمل الحكومي بالدولة و صياغة إستراتيجية تغطي احتياجات القطاعات الاقتصادية و المجتمعية و الخدماتية الأكثر إلحاحا ووضع مقاربات مستقبلية للآفاق الاقتصادية و التنموية.

وهذا ما يدفعنا إلي طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآثار والانعكاسات المترتبة عن فيروس كورونا المستجد ؟ و فيما تتمثل التدابير و التقنيات المعتمدة من قبل دول العالم من أجل التعايش ما بعد كورونا؟

وسيتم التطرق في الفقرة الأولى إلى فيروس كورونا وتأثيره علي العالم الاقتصادي الاجتماعي عامة

أولا: فيروس كورونا و تأثيره علي العالم الاقتصادي الاجتماعي عامة والجزائر خاصة

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب أمراض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ميرس والمتلازمة التنفسية الحادة

الوخيمة سارس و يسبب فيروس كورونا القريب جدا من فيروس سارس و المكتشف مؤخرا مرض سارس كوفيد 2 المعروف أيضا بالمرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد، وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 ،تتمثل أعراضه في الحمى والسعال الجاف والتعب وبدرجة أقل الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، ألم الحلق، أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة[1]و من خلال هذه الفقرة سيتم التطرق إلي تداعيات أثر فيروس كورونا علي الاقتصادي عامة و الجزائر خاصة.

1.تداعيات أثر فيروس كورونا علي العالم الاقتصادي

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادي عالمية غير متوقعة ، فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة العالمية توقعاتها بالنسبة لنسبة النمو من 2.9% إلى 1.5%، وربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز وخلل في معاملات الاقتصاد العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أثرت على معظم دول العالم المتقدمة والنامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول فساهم تفشي فيروس كورونا في إصابة الاقتصاد العالمي بالشلل و ذلك بعرقلة الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، مع اضعاف الطلب العالمي، وعزل دول و وضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول والطيران، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة[2].

إن الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببه الفيروس التاجي الجديد أثر بشكل كبير على العديد من القطاعات، ومنها مجال صناعة السفر، الذي يعتبر مؤشر للخسائر التي ضربت القطاعات الاقتصادية، مما سبب عدة مخاوف من انتقال العدوى عبر الطائرات، فقد كان لإغلاق الدول لحدودها الأثر البالغ على هذا القطاع، وردا على ذلك، علقت شركات الطيران لرحلاتها الجوية، كما قامت بتسريح الموظفين، الأمر الذي

انعكس سلبا على قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع السياحة وتبادل السلع والخدمات. وضع العالم اليوم أمام تحد حقيقي، وهو كيفية الخروج من هذه الأزمة الصحة، ومواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تنمية التعاون وتكاثف جهود المجتمع الدولي، و من بين تداعيات الأزمة الاقتصادية:

1.1. اثر جائحة كورونا علي التجارة العالمية[3]

يشير البنك الآسيوي في آخر تحديث له حول الآثار الاقتصادية في العالم لتفشي وباء كوفيد – 19 أنه في ظل التدابير المتخذة من قبل الدول، بفرض القيود على السفر و تدابير الإغلاق الرامية لوقف انتشار الوباء، من المرجح أن تنخفض التجارة العالمية بمقدار 7.1 تريليون دولار إلى 6.2 تريليون دولار، كما قدرت الأمم المتحدة أن قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرت بـــ 50ـــ مليار دولار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2020

1-1-1: أثر الجائحة علي أسعار السلع الأولية و خطوط التوريد في العالم

لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الغلق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة ، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي و في هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، لا سيما على مستوى اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية، فقد اعتبرها البنك الدولي من بين أشد البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجائحة. إلا أن التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية عموما مرهون بمستقبل الأزمة، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها.

1-1-2: أثر الجائحة على العمالة العالمية

قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس 81 بالمائة من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل2020 ،إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث و ذلك علي النحو التالي:

أ: أثر الجائحة علي العمالة في القطاعات المنظمة: من أكثر القطاعات المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، و الصناعات التحويلية ،و تجارة التجزئة، و أنشطة الأعمال و الأنشطة الإدارية، و هي قطاعات تواجه الآن انخفاضا حادا في الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة و تخفيض الأجور وساعات العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 35.1 مليار

شخص ما يشكل ما نسبته 38 %من التوظيف العالمي، و يشعر العاملون في هذه القطاعات أكثر من غيرهم من حدة تأثير الجائحة.

ب: أثر الجائحة علي العمالة في القطاعات الغير منظمة:قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك 6.1 مليارا شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الإقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات بشكل كبير كلما استمرت تدابير الإغلاق ، كما توقعت منظمة العمل الدولية انخفاضا في أرباح العمال غير النظاميين بـــ 60 في المائة على مستوى العالم. كما توقعت انخفاضا أكبر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

2.1. أثر الجائحة علي أسعار النفط العالمي

لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي تأثرت سلبيا بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لا سيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة لاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا ، بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي و جدير بالذكر هنا أن نشير إلى المستوى التاريخي من التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل المنصرم، على غرار ما جرى تداوله لبعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية على غرار خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 6.8 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2020.

2. انعكاسات فيروس كورونا علي الاقتصاد الجزائري

لقد كان أثر هذا الفيروس كارثي إذ فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال الأيام القليلة الماضية، بسبب تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية، تحت ضغط جائحة كورونا ، وهو ما وضع الحكومة في مأزق جديد تجاه الجبهتين الاجتماعية و الاقتصادية التي تهدد بانفجار وشيك إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري في نسيجه الصناعي و الاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج ، و تعتبر دولة الصين من بين أهم مورديه بالمواد الأولية كالحديد و الألمنيوم إضافة إلي بعض المعدات الطبية و الصيدلانية ، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك كالمواد المدرسية و الألبسة و بعض المواد المنزلية[4]، فقد تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهل قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 8.0 من حيث الحجم مقابل 4.1 لسنة 2018 ،ومع تفشي وباء

كوفيد –19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، و لعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا القطاعات التالية:

1.2. قطاع المحروقات ، الصناعة و النقل[5]

2-1-1: قطاع المحروقات

تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول و الغاز بنسبة 5,7بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي 2020 ، انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 6,20 مليارات دولار، مقابل 4,37 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لسنة 2020.

2-1-2: قطاع الصناعة

إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية لبعض الصناعات وشبه المصنعة ، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة4.11 . ٪ كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة ــ 4.6 ،٪ بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

2-1-3: قطاع النقل

لقد تأثر قطاع النقل في الجزائر علي مختلف المستويات و ذلك علي النحو التالي:

أ: النقل البحري: إن النشاط الاقتصادي للدول يعتمد أساسا علي حركة التجارة الدولية المتبادلة بينها في تنفيذ العمليات و المبادلات التجارية و غالبا ما يكون النقل البحري الواسطة الرئيسية في عمليات النقل الدولي للبضائع و تداولها بسرعة [6]، و يعتبر الميناء المحور الرئيسي في منظومة النقل البحري للبضائع فهو يوفر خدمات نوعية علي درجة عالية من الكفاءة و نظرا لتفشي فيروس كورونا تم التقليص من بعض الخدمات المقدمة في الموانئ حيث عمدت عدة دول إلي غلق الموانئ و تسريح عمالها و هذا ما اعتمدته الحكومة الجزائرية و عليه سندرس تأثر النقل البحري من جانبين:

ب: النقل البحري للمسافرين : فبعد القرار الصادر بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة الجزائرية في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي فيروس كورونا فقد تم تسجيل خسائر

بالنسبة للمجتمع الجزائري للنقل البحري قد رتبـــ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة فينقل المسافرين، و الذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية و المجمع بالنسبة لنقل المسافرين (وكالة الأنباء الجزائرية 2020)،

ج: النقل البحري للبضائع: سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار و المواد الكيميائية ، فضلا على نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة (وكالة الأنباء الجزارية 2020)،

د: النقل الجوي: لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـــ 3.1ـــ مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي ،والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، ما عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 (وكالة الأنباء الجزائرية 2020)،

ه: النقل بالسكة الحديدية: بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية, منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـــ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

* **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحالات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

* **نقل البضائع:** لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع و المنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

2.2. تأثير جائحة كورونا علي القطاع السياحي، الجبائي ، الفلاحي

2-2-1: قطاع السياحة

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة

حقيقية في نشاطها، و هو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر(وكالة الأنباء الجزائرية 2020)،

2-2-2: القطاع الفلاحي

بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

2-2-3: القطاع الجبائي

ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

ثانيا: التدابير المتخذة من قبل السلطة العمومية من أجل التعايش ما بعد فيروس كورونا

كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد عن خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم علي الريع البترولي، و قد فتح السوق الموازي الستار لتبرز فئات واسعة من المجتمع لا تستفيد من التأمين الاجتماعي الذي يوفر التأمين في حالة البطالة حيث تبين من خلال انتشار هذا المرض هشاشة المجتمع الذي يشكل فيه العمل اليومي مصدر رزق الملايين فبعد التطرق إلي الآثار الاقتصادية المترتبة عن الوباء خصصت هذه الفقرة لمجموع التدابير و الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطة العامة لمواجهة فيروس كورونا، حيث أظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة سواء لفرض العزل ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع، أو من خلال عودتها القوية للقطاع الصحي، ومن ذلك بناء المستشفيات العمومية وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش لأداء هذه المهمة، أو في ضخ الأموال لدعم الشركات وفي إسناد الفئات المتضررة من الأزمة، و من خلال هذه الفقرة سيتم التطرق إلي التقنيات الحديثة المعتمد عليها للتعايش ما بعد فيروس كورونا من جهة مع إعادة النظر في المنظومة الصحية من جهة أخري.

1. التقنيات الحديثة المعتمد عليها للتعايش ما بعد فيروس كورونا

قد أثرت أزمة جائحة كورونا في جميع مجالات الحياة فبعد تأثر العديد من الأنظمة الصحية في العالم ، حيث اعتبر الجانب الاقتصادي الأكثر تضررا بسبب إجراءات الغلق و التباعد الاجتماعي و ضعفت معه قطاع التعليم و الصحة من جهة و الأنشطة التي يغيب عنها التمويل من جهة أخري لذا اختارت معظم دول العالم التعايش مع الفيروس و كان تعزيز دور الرقمنة و تعميمها باعتبارها إحدى أهم السبل المنتهجة من قبل الدول و الشركات الكبرى و ذلك بإعادة النظر في الأنماط العادية للعمل و التوجه نحو العمل عن بعد و الدفع الالكتروني و الإدارة الرقمية.

إن هذا التوجه له ما يبرره ، فقد أحدث تطور تكنولوجيا و تعتبر المعلومات والاتصالات ثورة في عالم الأعمال وذلك بتقليص الوقت وتقريب المسافات، حيث أن مدة إنتاج نفس كمية البيانات على المستوي العالمي تقلصت إلي 20 ثانية سنة 2016 بعدما كانت 24 ساعة سنة 2012 إن هذا التطور في إنتاج البيانات الرقمية ممكن أن يتواصل في السنوات المقبلة[7].

فاللرقمنة دور مهم و أساسي للنهوض بالاقتصاد العالمي بعد الانهيار الذي عرفه إضافة إلي العمل علي تحسين المنظومة الصحية و التي أثبت الأزمة هشاشة القطاع الصحي الذي لم يكن مهيئا لمواجهة هذه الأزمة سواء بالنسبة للدول الكبرى أو الدول النامية .

1.1. التحول الرقمي ضرورة حتمية للعبور إلي اقتصاد ما بعد كورونا.

لقد أثرت جائحة كورونا على عديد من القطاعات الإستراتيجية بفعل سياسات الغلق والتباعد الاجتماعي كقطاعات التعليم و الصناعة و التجارة و الخدمات المالية، كما زاد الضغط بشكل كبَير على قطاع الصحة و الذي لم يكن مهيأ بشكل كاف ، وقصد مواجهة أي أزمة مستقبلا كان لابد من تعزيز الرقمنة و تسريع استخدام الأدوات الرقمية في جميع القطاعات و ذلك علي النحو التالي:

1-1-1: قطاع الصناعة

تعتبر الرقمنة من أهم الاستراتيجيات الكفيلة لاحترام التباعد الاجتماعي و مواصلة العمل عن بعد و هو ما يقلص من حجم الخسائر المتوقعة في قطاع الأعمال لكن الأكيد أن أهمية الرقمنة في القطاع الصناعي أكبر من ذلك بكثير و تشير الإحصائيات أن القيمة المضافة للتكنولوجيات الرقمية في القطاع الصناعي يمكن أن تصل إلي 3.7 ترليون دولار بحلول عام 2025 و تقدم هذه التكنولوجيات العديد من الحلول مثل تطبيقات تصميم المنتجات و معدات التصنيع و اختبارها نظريا بمعالجة و مشاركة البيانات لضبط الجودة، تحسين أنظمة الإدارة و التسويق و هذا ما ينتج عنه زيادة سرعة الابتكار و تحسين توظيف العمال و تطوير كفاءتهم و كذلك تحسين رضا المستهلكين و كسب ثقتهم و الحفاظ علي أعمال الشركات و تحسين منافستها.

1-1-2: قطاع الخدمات المالية والتجارة

يعتبر قطاع الخدمات المالية و التجارية أعلي القطاعات المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حيث أن تطبيقات البنوك و الخدمات المصرفية الرقمية و تطبيقات التجارة الالكترونية تساعد في تحقيق الشمول المالي و زيادة شفافية و أمن المعاملات و تخفيض تكاليفها و كذلك توسيع خيارات التصدير و الاستيراد كما أنه و ظل إجراءات الغلق و العزل التي عرفت خلال جائحة كورونا تعتبر الخدمات المالية الرقمية و التجارة الالكترونية أفضل خيار للتجار و المستهلكين و الشركات من أجل مواصلة النشاط و التغلب عن النذرة ، كما هي أحد السبل لمواصلة و استدامة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و من أجل تحليل و ضعية و مكانة أي بلد في مجال الاقتصاد الرقمي، قامت اللجان الفنية في الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات ببلورة متواصلة لمؤشرات مشتركة تمكنهم من معرفة مدى الفجوة الرقمية في

كل المجالات و تساعد مختلف الدول علي وضع الاستراتيجيات المناسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و نجد من أهم المؤشرات مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness index و الذي تم بلورته من قبل خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 2000 لكنه في سنة 2019 تخلي هذا المنتدى عن إعداد هذا المؤشر لصالح معهد PORTULANS في الولايات المتحدة الأمريكية و يسمي هذا المؤشر كذلك بمؤشر الاستعداد الرقمي الشبكي و يقيم هذا المؤشر اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال أربع محاور كل منها يقيم في ثلاث فرع خاصة به و في المجمل يوجد 62 مؤشر و تتمثل هذه المحاور و الفروع في [8]:

– البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال الولوج و المحتوى و تكنولوجيا المستقبل.

– استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الحكومات و قطاع الأعمال و الأفراد.

– الحوكمة و بيئة الأعمال من خلال الإطار التنظيمي ، الثقة و الشمول .

– تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ذلك علي المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و التنمية المستدامة.

2.1. الإدارة الالكترونية و دورها في استمرارية الخدمة.

تخضع المرافق العمومية في أي دولة من دول العالم علي اختلاف أنواعها و تصنيفاتها و النصوص القانونية التي تحكمها لمبدأ استمرارية تقديم الخدمات العمومية بانتظام و استمرار في جميع الحالات و الظروف مهما كانت لاسيما في حالات الكوارث و الأزمات كأزمة كورونا التي أدت إلي شلل شبه كلي لمختلف الإدارات العمومية مما يستدعي اتخاذ مجموعة من التدابير و القرارات اللازمة لتأمين استمرارية المرافق العمومية كاعتماد أسلوب الإدارة الالكترونية كحل أنجع لديمومة تقديم الخدمة العمومية في ظل الأزمة الحالية.

و تعرف الإدارة الالكترونية علي أنها :" العملية القائمة علي الإمكانيات المتمكنة للأنترنات و شبكات الأعمال في التخطيط و التوجيه و الرقابة علي الموارد و القدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"[9]، و هناك من يعرفها علي أنها :" تفيذ كل الأعمال و المعاملات التي تتم بين الطرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكة الاتصال الالكترونية"[10]، و عموما فان مفهوم الإدارة الالكترونية أوسع من كونه مجموعة حواسيب وبرمجيات و أنترنات و غيرها من التقنيات، إذ أنها إدارة شاملة لمختلف العمليات اللوجيستية و الأعمال الالكترونية و التجارة الالكترونية و إدارة الإمداد و إدارة العلاقات العامة و عرض التكنولوجيا الخاصة بخدمات الخدمة العامة و ضبط الحصول علي الخدمات و تلبية حاجيات الإدارة و المواطن و تنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة و القطاع الخاص و الهيئات الرسمية و الغير رسمية11.

و بناءا علي ما سبق فان التحول إلي الإدارة الالكترونية في ظل توقعات الأزمات أصبح ضرورة ملحة لما لهذه الأخيرة مزايا و خصائص تمكنها من أداء أدوار جد مهمة في ديمومة تقديم الخدمة لطالبها و من بين هذه المز[12]ايا:

1. السرعة و الوضوح.
2. عدم التقيد بالمكان.
3. عدم التقيد بالزمان.
4. تبسيط الإجراءات.
5. تحقيق الشفافية.
6. السرية و الخصوصية.

فبفضل التقدم التكنولوجي و العلمي و ثورة المعلومات و الاتصالات و الانتشار الواسع لشبكة الأنترنت نتجت تأثيرات عديدة علي طبيعة و شكل النظم الإدارية و التي تراجعت معها أشكال الخدمة العمومية التقليدية التي أثبتت و لازالت تثبت يوما بعد يوم محدوديتها لصالح نمط جديد يرتكز علي البعد التكنولوجي و المعلوماتي لإعادة صياغة فلسفة و جوهر الخدمة العمومية و جعلها قائمة علي ما تتيحه من الإمكانيات المتميزة للشبكة العنكبوتية و شبكة الأعمال و بالتالي الاتجاه نحو عصر الإدارة الالكترونية ، و إن كان تعميم الإدارة الالكترونية أصبح ضرورة ملحة في الظروف العادية استجابة للتطورات العصرية فقد أصبح أكثر ضرورة في الظروف الاستثنائية و لاسيما بعد فرض الحجر الصحي علي المواطنين و بالتالي وجب علي مختلف الدول و الإدارات تعميم العمل بالإدارة الالكترونية بتقديم الخدمات الكترونيا .

و خلال اتساع جائحة كورونا استخدمت الصين ما يعرف بقاعدة البيانات الكبرى Big Data والتي تتيح لها مراقبة حركة كل مواطن وأوضاعه الصحية، وكل معاملاته المالية والإدارية ، كما أن الإدارة الأمريكية لم تتردد في طلب الشركات الأمريكية المتخصصة تزويدها بقاعدة بيانات المواطنين بغرض ضبط مواقع مستخدمي الهواتف النقالة والأجهزة الالكترونية ومجال حركتهم، ومدى التزامهم بالحجر الصحي، ومن بين هذه الشركات Facebook و Google و Twitter و Uber و Apple وIBM، بل أصبح ما يعرف بالذكاء الاصطناعي بمثابة عين وبصر الدولة الذي لا ينام ويحصي أدق دقائق الأمور .يضاف إلى ذلك استدعاء الجيوش والأجهزة الأمنية في أغلب دول العالم، بما في ذلك الديمقراطيات العريقة، سواء لفرض العزل في البيوت أو في إسناد الطواقم الصحية وبناء المستشفيات و هذا بهدف ضمان المصلحة العامة .

2. إعادة النظر في المنظومة الصحية بعد انهيار النظام الصحي التقليدي

شكل فيروس كورونا أزمة صحية غير مسبوقة في التاريخ السياسي الحديث ليضع دول العالم أمام تحديات كبيرة لها تداعياتها علي العلاقات الدولية التي حكمت معظم الدول فقد أظهرت أزمة كورونا خللا هائلا علي المنظومة الصحية سواء العالمية أو الوطنية، و يتعلق ذلك بالإهمال الواسع الذي لقيه القطاع الصحي العام وإذ كان الأمر مبررا في الدول الفقيرة بقلة الموارد المالية والبشرية، فإنه في الدول الكبرى والغنية كان حصيلة خيارات منهجية مدبرة ومخطط لها، بسبب سياسة الخوصصة وإدخال ثقافة الربح وقيم السوق في مجال الرعاية الصحية وحياة البشر و أدى ظهور فيروس كورونا إلى انهيار النظام الصحي الحالي، والقائم على أساس مواجهة الأمراض والأوبئة المتوطنة والتي يسهل التنبؤ بها وبمسارها، كذلك لم تعد فكرة جودة الخدمة الصحية المقدمة بالمستشفيات هي المؤشر الحاسم في تحسن الرعاية الصحية والحفاظ على حياة المرضى، بل وجدت جميع دول العالم بمن فيهم الدول التي تمتلك نظما صحية متقدمة ورعاية صحية فائقة نفسها أمام خطر من نوع جديد لا يوجد له علاج أو لقاح محدد ولا يمكن تحديد مسار انتشاره وموعد انتهائه.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا فقد تصدرت خريطة إحصاءات كورونا سواء من حيث عدد الإصابات والذي وصل إلى 2 مليون و300 ألف تقريبا بعد انقضاء 20 يوما من شهر يونيو، وهو أعلى معدل إصابة بالفيروس على مستوى العالم، كما بلغ حجم الوفيات 220 ألف حالة وفاة وهو المعدل الأعلى على مستوى العالم ويمثل 9,5% من إجمالي عدد الإصابات، وتعد تلك التداعيات مؤشرا على ضعف النظام الصحي الأمريكي وعدم قدرته على تقليص حجم الإصابات، كذلك ارتفاع نسبة الوفاة يعد مؤشرا على ضعف مستوى الخدمة الطبية وتأخر التعامل مع الحالات المصابة. كشفت أزمة كورونا عن وجود ثغرات في نظام التأمين الصحي بالولايات المتحدة والتي ساهمت بدورها في ارتفاع معدل الإصابات، فهناك أكثر من 27 مواطن أمريكي ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 60 سنة خارج نطاق تغطية برنامج التأمين الصحي، ويواجه هؤلاء صعوبة في دفع تكلفة الخدمة الطبية كما أشار مركز السيطرة على الأمراض الأمريكي أن 28% من هؤلاء لم يكن قادرا على دفع فواتير تكلفة الحصول على خدمات طبية العام الماضي [11]

ولذلك اضطرت الدول إلى ضخ الأموال على عجل لبناء وتجهيز المستشفيات، بل تم تسخير الجيوش ومختلف أجهزة الدولة لمعاضدة القطاع الصحي العمومي[12].و سنتطرق إلي الإستراتيجية الواجب الاعتماد عليها من قبل الدول من أجل التعايش ما بعد كورونا في الفقرة الموالية.

1.2. التدابير المتخذة فيما يخص مكافحة الأوبئة

حيث وجب علي الدول ما بعد كورونا وضع استراتيجيات و آليات للاكتشاف المبكر للأوبئة و التدخل السريع للسيطرة على البؤر، واستخدام التكنولوجيا الذكية في تتبع نشاط الفيروسات، وزيادة البحث العلمي في مجال علوم الأوبئة، وفيما يلي أهم الآليات الواجب الاعتماد عليها و المرتبطة بمكافحة الأوبئة:

2-1-1: الاهتمام بتطوير سياسة الصحة العامة

يعرف مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الأمريكي "CDC "الصحة العامة بأنها العلم الذي يهتم بتحسين ووقاية صحة الأفراد والمجتمعات بشكل عام من خلال تعزيز أنماط الحياة الصحية "promoting healthy lifestyles"، كذلك البحث في مجال الوقاية من الأمراض المعدية، والاكتشاف المبكر للأمراض، وتعمل الصحة العامة أيضا على الحد من الفوارق الصحية، وتعزيز المساواة والجودة في الرعاية الصحية للجميع، ويعد الفرق الجوهري بين مفهوم الصحة العامة والتعامل السريري من قبل الأطباء والتمريض، هو أن الأطباء يتعاملون مع حالة مرضية وقعت بالفعل ويقدمون لها التدخل الطبي فقط، أما الصحة العامة فهي تهتم بكل الجوانب الصحية والبيئية والمجتمعية التي أدت لحدوث المرض، وتبحث في كيفية تلافي حدوث تلك المشكلات مستقبلا من خلال تعزيز مفاهيم ثقافية ووقائية مرتبطة بنمط الحياة الصحي[13].

2-1-2: تعزيز برامج مكافحة الأمراض المعدية

تؤكد منظمة الصحة العالمية أن الغرض من مجال برنامج الوقاية من الأمراض المرتبطة بالرعاية الصحية ومكافحتها هو إنشاء وتعزيز نهج وطني شامل للوقاية من الأمراض المعدية في الإقليم ومكافحتها من خلال توفير الموارد المناسبة، إن الأنشطة الحالية للبرنامج تشمل تقييم البرامج الوطنية للوقاية من الأمراض المعدية في الإقليم ومكافحتها ، ومن الأنشطة الرئيسية الأخرى: "بناء قدرة الموارد البشرية للوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها في مجال الرعاية الصحية – وضع سياسات وإستراتيجيات مناسبة بشأن تدابير التحصين الشخصي لكافة مقدمي الرعاية الصحية– بما في ذلك سياسات بشأن التمنيع، حسب الاقتضاء توحيد طرق وتقنيات الترصد لإيجاد تقديرات موثوقة لعبء الأمراض المُعدية المرتبطة بالرعاية الصحية ولمقاومة الميكروبات للأدوية ، إعداد توصيات بخصوص أفضل ممارسات الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، والمرتبطة بالرعاية الصحية للمرضى الأكثر عرضة للإصابة بعدوى المستشفيات[14].

2-1-3: رفع كفاءة الجهاز المناعي للسكان

يعد رفع كفاءة الجهاز المناعي لسكان أي إقليم من أهم فرص المقاومة الاستباقية التي ينبغي أن تتوفر في عالم ما بعد كورونا، فلقد أثبتت التجارب أن الأشخاص الذين يعانون من ضعف في المناعة، وأصحاب الأمراض المزمنة، وكبار السن، هم الفئات الأكثر عرضة للوفاة بفيروس كورونا، ويساعد رفع كفاءة الجهاز المناعي في تقليل عدد الوفيات، تقليل عدد الحالات الخطرة التي تتطلب أجهزة تنفس صناعي، وغرف عناية فائقة، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام إتباع سياسات الحجر المنزلي، وتخفيف العبء على النظام الصحي ، ويتطلب رفع جهاز المناعة قيام النظام الصحي بسياسات التثقيف الصحي والسكاني، ورعاية الحوامل والأطفال والأمهات، والتشجيع على العادات الغذائية السليمة، وممارسة الرياضة، وعمل سجل مرضي لكل طفل لكي يتم تحديد تطور الحالة الصحية للإنسان عبر مراحل تطوره العمرية، ومراقبة كبار السن ورعايتهم صحيا ونفسيا.

2-1-4: تطوير نظم الإنذار المبكر

تُعد أنظمةُ الإنذار المبكر الصحية بشكل عام هي أنظمة مراقبة تعتمد فعاليتها على تجميع المعلومات حول الأمراض والفيروسات المحتمل تطورها لوضع الوباء، وعرضها في التوقيت المناسب من أجل تحفيز التدخلات الصحية العاجلة من قبل أجهزة الصحة العامة، فهي أداة لدق جرس الإنذار. ولتحقيق ذلك الهدف، تستخدم أنظمة الإنذار المبكر العديد من الأساليب الإحصائية التي تُعد ضرورية للكشف عن التغيرات في اتجاهات انتشار الأمراض والأوبئة، أو الأحداث المحفزة، سواء كانت مناخية أو مرتبطة بموجات انتقال للأفراد، والتي تتطلب التدخل العاجل في معظم الحالات. كما يتم اللجوء إلى الوسائل الإحصائية لتحديد أولويات مراجعة البيانات بشكل منتظم، بما يسمح لأخصائيي الأوبئة بالتركيز على البيانات الأكثر أهمية. وكذلك دعم القرارات المستندة إلى الأدلة من قبل صانعي السياسات و تمر عملية الإنذار المبكر للأوبئة بعدة مراحل رئيسة تعكس دورة الرصد والاستجابة وتصحيح المسار والمرونة والارتداد للوضع الطبيعي بعد انحسار الوباء.

وتتمثل أبرز هذه المراحل في" الترصد الوبائي – epidemiological surveillanceالملاحظة البيئية– تقييم مواطن الضعف– تحليل المخاطر– التأهب والاستجابة– الاتصال الفعال بالمواطنين"تأسيس نظام فعال للإنذار المبكر بالأمراض المعدية والأوبئة، وتفعيل ذلك النظام من خلال توفير التمويل المناسب له، وتعزيز عمليات مراقبة الصحة العامة وإدارتها، والحرص على تعزيز جهود البحث والتطوير بما يُعزز من القدرة على المتابعة المستمرة لتطور الفيروسات وتحورها. وهو ما يعد المحك الأساسي في تحقق الوصول إلى البيانات في الوقت الحقيقي، ونشر المعلومات السريرية وتحليلها لتتبع ديناميكيات الوباء، والكشف عن كيفية انتشاره، ودراسة إجراءات التدخل اللازمة لإبطاء انتشاره، وتطوير الاختبارات التشخيصية وخوارزميات العلاج، وتحديد تدابير الصحة العامة للسيطرة على انتشار الوباء. وبناءً عليه، يحتاج العالم في أعقاب تلك الجائحة إلى وقفة لإصلاح منظمة الصحة العالمية، والإقرار بأنه من مصلحة الجميع تعزيز قدرات المراقبة الصحية العالمية بشكل كبير، وذلك بالتزامن مع جهود أكبر لتعزيز المساواة الصحية، وتحسين التدريب الأساسي على التعامل مع الأمراض المعدية والتخصص في علم الأوبئة[15].

2-1-5: حصر البؤر الوبائية

يعتبر حصار الوباء من خلال ترصد البؤر الوبائية والذهاب إليها، هو التكتيك الملائم للمرحلة القادمة في المواجهة، وهو ما أكده الدكتور غوادين غاليا، ممثل منظمة الصحة العالمية بالصين[16]

2.2. الآليات المرتبطة بسياسات الإنفاق الصحي

لا شك أن مفاهيم عدالة توزيع الخدمات الطبية، ومركزية دور الدولة في توزيع الخدمات الصحية، والحفاظ على التغطية التأمينية الشاملة لجميع المواطنين من العوامل الحاسمة في مواجهة الوباء، والتي تساعد على سرعة اكتشاف المبكر للحالات المصابة، وتحديد آليات عادلة للتعامل مع حالات الاشتباه، وسهولة تحديد

بؤر الانتشار، وإتاحة الخدمات الصحية، وبالتالي القدرة على مواجهة الفيروس وفق نظرية تسطيح المنحنى البياني الحالات المصابة، وفيما يلي أهم التدابير المعتمدة فيما يخص سياسات الإنفاق الصحي:

2-2-1: مركزية دور الدولة في الإنفاق الصحي

أعادت أزمة فيروس كورونا الدولة من جديد إلى مربع المساءلة بوصفها المسؤول الأول عن صحة المواطنين وعن توفير الخدمات العلاجية، وصعدت الخدمات الصحية إلى أولوية الخدمات التي تم المناداة بتحملها الدولة، وإذا كان هناك نظما متعددة للإنفاق في النظم الصحي العادية، فإن النظم الصحية ما بعد كورونا ستتحمل فيها الدولة حصة كبيرة من الإنفاق، نظرا لأن الإنفاق في مجال الصحة العامة والإجراءات الوقائية مختلف عن النظام السابق القائم على الشق العلاجي فقط، والذي يمكن أن يتحمله المواطن أو شركات التامين، نظرا لأنه ممكن التنبؤ به واعداد الخطط الاستثمارية وفقا لمؤشرات موضوعية، أما الإنفاق في القطاع الوقائي واتخاذ إجراءات استباقية، وبرامج تثقيفية، إضافة إلى مواجهة الأوبئة نفسها في حال حدوثها، يتطلب إنفاقا باهظا عالي التكاليف لا يمكن أن يتحمله المواطن أو شركات التأمين، وهو ما يجعل الدولة مضطرة لتعظيم الإنفاق في ظل النظام الصحي الجديد، كما أن الإنفاق الجديد يهتم بجوانب تثقيفية تتطلب الإنفاق لعشرات السنين، ولا يظهر أثرها إلى على المدى البعيد، وذلك مثل الإنفاق في مجال تعديل النظام الغذائي والحصول على الغذاء الصحي، أو اكتساب مهارات التباعد الاجتماعي والحصول على النظافة الشخصية، وتقوية جهاز المناعة،

2-2-2: التغطية التأمينية الشاملة لجميع المواطنين

هناك ضرورة لتطوير أطر قانونية على المستوى الدولي تلزم الدول بالتغطية التأمينية الشاملة لجميع المواطنين ضد الأمراض والأوبئة، كذلك إدراج الأمراض المترتبة على انتشار الأوبئة داخل دائرة التغطية التأمينية التي تلتزم شركات التأمين بتحمل نفقات علاج المصابين بالأوبئة والفيروسات، والتزام الدولة بتحمل نفقات علاج الأفراد غير المؤمن عليهم من ميزانيتها، كذلك دعم شركات التأمين في حال عجزها عن الوفاء بالتزاماتها نتيجة لاتساع بؤرة الإصابة بالأوبئة وارتفاع تكلفة التحاليل والعلاج، وبالتالي تحمل الشركات تكلفة باهظة في مدة زمنية قصيرة، قد تدفعها للإفلاس ، و كذا زيادة أسرة العناية المركزية للمستشفيات و تدريب العاملين في القطاع الصحي و هذا لمواجهة أي وباء مستقبلا.

الخاتمة

أحدثت جائحة كورونا أزمة اقتصادية صحية إنسانية غير متوقعة علي المستوى الدولي و التي اثبت فشل المنظومة الصحية و كذا انهيار الاقتصاد العالمي بسبب فرض تدابير وقائية صارمة متمثلة في الغلق الشامل و الحجر الصحي هذا ما أثر علي الأوضاع الدولية فكان علي معظم الدول العمل علي وضع إستراتيجية عمل تضمن التعايش مع الفيروس و تجسيد خطة عمل تسمح بالفعل الخروج من الأزمة و قد تم ذلك بفرض تقنيات جديدة تعتمد علي التكنولوجيا كالإدارة الالكترونية ، الرقمنة و كذا التجارة الالكترونية

التي عملت علي حل الأزمة و لو بصفة مؤقتة غير أن هذا يبقي غير كاف و لاسيما بعد ظهور فيروس كورونا المتحور الأكثر شراسة و من بين التوصيات المقترحة :

– معالجة المخاطر من المنبع في حالة الأوبئة و ذلك بتقليل انتقال الفيروسات من الحيوانات إلي البشر.

– الاستجابة للتحذيرات و ذلك بوضع ضمانات أفضل لمواجهة الآثار الخطيرة التي تسببها الأوبئة.

– اتخاذ الإجراءات الوبائية الضرورية للحد من الأوبئة.

– الاهتمام بالتكنولوجيا بتعزيز دورها في تقييم مخاطر الوباء و التأهب لمواجهته و تحديد سبل المواجهة.

– توجيه الاستثمار إلي القطاع الصحي نظرا بما ألحقته جائحة كورونا من أضرار علي المنظومة الصحية.

– العمل علي إنشاء صندوق دولي للتكفل بالخسائر الناجمة عن تطبيق الإجراءات الوقائية كغلق الحدود الجوية و البحرية.

– بناء قدرات الدولة و ذلك بمعالجة المخاطر التي تواجهها البلدان في إطار الحوكمة الرشيدة و أن يجري ذلك بصورة مستمرة و ليس كاستجابة طارئة لأي جائحة مستقبلية.

– تحسين وسائل التواصل: كان التواصل وتبادل المعلومات حول "كوفيد-19" بطيئًا أو ناقصًا في عدد من البلدان، ما يستوجب إنشاء وحدات معلومات واتصالات وطنية ودولية؛ بهدف مواجهة المخاطر.

– التفكير في الاضطرابات الاجتماعية المتوقعة: أجبرت أزمة كورونا الشعوب والمنظمات على تجربة أنماط معيشية ومهنية جديدة. وحان الوقت الآن للنظر ومعرفة أي هذه التغييرات يجب الحفاظ عليه على المدى الطويل.

الهوامش:

[1]الدكتورة جميلة السعيدي ، تأثير جاحة كورونا علي الاقتصاد العلمي و سبل مواجهته ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانيا، جامعة الحسن الثاني دار البيضاء المغرب ، كتاب جماعي دولي محكم.

[2]د.غبولي أحمد ، د.توايتية طاهر دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي –أزمة اقتصادية عالمية ، مجلة العلوم القانونية و التسيير 2020- ص 131.

[3]د. بولعراس صلاح الدين الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعدية مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ص 165-166-167.سبتمبر 2020

[4]العبسي علي ، تجانية حمزة تداعيات فيروس كورونا الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و أهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المجلد 20 العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا ص 95 سبتمبر 2020.

[5]د. بولعراس صلاح الدين الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعدية مرجع سابق ص 167-168.

[6]محمد ريب عبد العزيز النظام القانوني للنقل البحري بالحاويات ، منشأة المعارف الإسكندرية 2004 ص 211.

[7]سلمى بشاري،تطورالرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا مقال من مجلة le cahier du cread volume 36 N 3 2020 ص 580.

[8]سلمي بشاري ، مرجع سابق ، ص 589.

[9]نجم عبود نجم ، الإدارة الالكترونية الإستراتيجية و الوظائف و المشكلات ذ، دار المريخ للنشر ، الرياض 2004 ص 127.

[10]أحمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية أفاق الحاضر و تطلعات المستقبل، المكتبة العصرية ، المنصورة، 2003، ص 31.

11أمجد حمدي ، تداعيات أزمة كورونا علي النظم الصحية في العالم، المعهد المصري للدراسات ، 7 أغسطس 2020 https://eipss-eg.org

[12]د رفيق عبد السلام، عالم ما بعد كورونا إلي أين، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، 13 أفريل 2020 مقال علي صفحة الويب https://www.csds-center.com.

[13]CDC Foundation, LINK

[14]منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، الرابطhttps://eipss-eg.org

[15]سارة عبد العزيز سالم، 30 أبريل 2020، مبادرات عالمية لتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للأوبئة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الرابطhttps://eipss-eg.org

[16]أخبار الأمم المتحدة، 16 مارس 2020، كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لبقية دول العالم استقاء الدروس؟